



# وطن الياسمين



العدد 66 شباط 2017

نشرة شهرية تصدرها

وزارة الإدارة المحلية و البيئة

**ورشة بيئية  
للمحافظ  
على النظافة  
في دمشق**



**مبادرة البصمة البيئية لدول  
منطقة حوض البحر المتوسط**



# مبادرة البصمة البيئية

## لدول منطقة حوض البحر المتوسط



انطلقت مبادرة البصمة البيئية لدول حوض المتوسط من اعتماد البيانات المصرفية كأداة لتنوير القرارات السياسية، باعتبار ضرورة وجود استراتيجيات للتعامل مع خطر نقص الموارد، حيث إنه بإمكان حسابات البصمة البيئية مساعدة المدن والولايات والدول على التعبير الدقيق لاحتياجاتها أو عجزها البيئيين وتحديد تحدياتها وفرصها الكبرى، وكذا التنبؤ والتتبع لمختلف السياسات الموضوعة ومدى فعاليتها.

أضعاف قيمته البدائية. ترى المبادرة أن جميع دول حوض المتوسط تعاني من عجز بيئي، ويعيش أكثر من 90% من سكان المنطقة في دول تفوق بصمتها البيئية المعدل العالمي للقدرة الاستيعابية البيولوجية للفرد. استندت المبادرة إلى أن تخفيض الاعتماد البشري على الأصول البيئية المتعلقة بالاستهلاك الغذائي يتوقف على تحسين الإنتاجية الزراعية وتخفيض المخلفات الغذائية ودعم أنظمة غذائية أكثر صحية وأقل استهلاكاً للموارد، وأن تحقيق الاستدامة في حوض البحر المتوسط يتطلب تطبيق إجراءات وسياسات جديدة على مستوى الإنتاج والأنشطة الاستهلاكية. بالانتقال نحو أنماط تحقق الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج يستلزم بدوره الرفع من عائدية الموارد خلال كل أطوار المنتجات والخدمات، ودعم أساليب «استدامة» للمعيشة والأنماط الاستهلاكية.

ويتطلب ذلك بالأساس تطوير معايير تعمل على تقييم مدى استدامة استهلاك المنتجات. تستطيع البصمة البيئية من خلال التقسيم بحسب مكونات الاستهلاك أن تسلط البصمة البيئية الضوء على أكبر التحديات التي تواجه جهة معينة والمناطق التي قد تستفيد أكثر من تغيير السياسات، فهي تستطيع التركيز

يعدّ تأمين جودة المعيشة لكل الناس من دون تجاوز القدرة الاستيعابية البيولوجية للمنطقة جوهر إستراتيجية حوض البحر المتوسط للتنمية «المستدامة».

تستطيع حسابات البصمة البيئية وصافي القيمة الحالية المفضل مساعدة الجهات الحكومية - وعلى كل مستوياتها - في تسيير استثمارات رساميلها بشكل مسؤول على المستوى المالي وبطريقة «مستدامة» على المستوى البيئي.

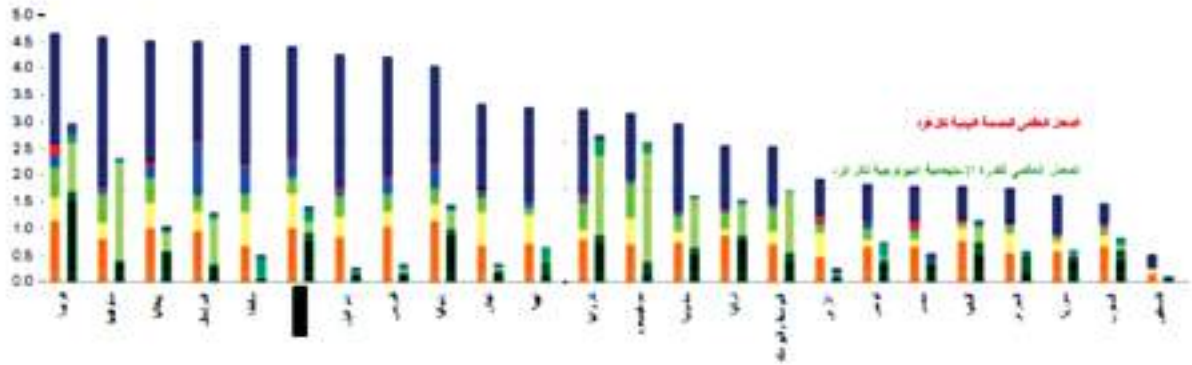
لذلك عملت المبادرة على حساب بصمة المدن، لتدعم مجموعة من السياسات ابتداءً من المواصلات إلى قواعد البناء الخاصة بالمشاريع السكنية. وتستطيع أيضاً إرشاد مجالس المدن فيما يخص انتقاء أفضل سياسات الاستدامة التي تأخذ حاجيات المواطنين بعين الاعتبار.

تسجل الدول ذات الدخل المرتفع في المنطقة أعلى طلب على الموارد من حيث البصمة البيئية. تتنوع قيم البصمة الكربونية من دولة إلى أخرى، وترتفع مع ارتفاع مستويات الدخل للفرد.

فقد بينت الإحصائيات أنه خلال قرابة 50 سنة، اتسعت الفجوة بين العرض والطلب، وموازية لذلك ارتفع مستوى العجز البيئي في المنطقة إلى ثلاثة



## البصمة البيئية والقدرة الاستيعابية والبيولوجية لدول منطقة حوض البحر المتوسط



البصمة البيئية الوطنية، ويؤديان إلى بصمات أعلى للفرد مقارنة مع معدل البصمة لبلداتهما، ولهذا تمنح المدن فرصة أخرى ذات أهمية كبرى بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط لتسيير مواردها بشكل أكثر استدامة، وذلك بالتركيز على العوامل المسببة في ارتفاع البصمة. وجدت هذه المبادرة أن الغذاء يمثل حصة كبيرة مما تحتاجه دول حوض المتوسط من مجمل الموارد الضرورية، لكن نسبته تتغير بشكل واسع من حيث البصمة البيئية الإجمالية، إذ ينخفض إلى 20 بالمئة (سلوفينيا)، وقد يسجل ارتفاعاً يصل إلى 70 في المئة (المغرب).

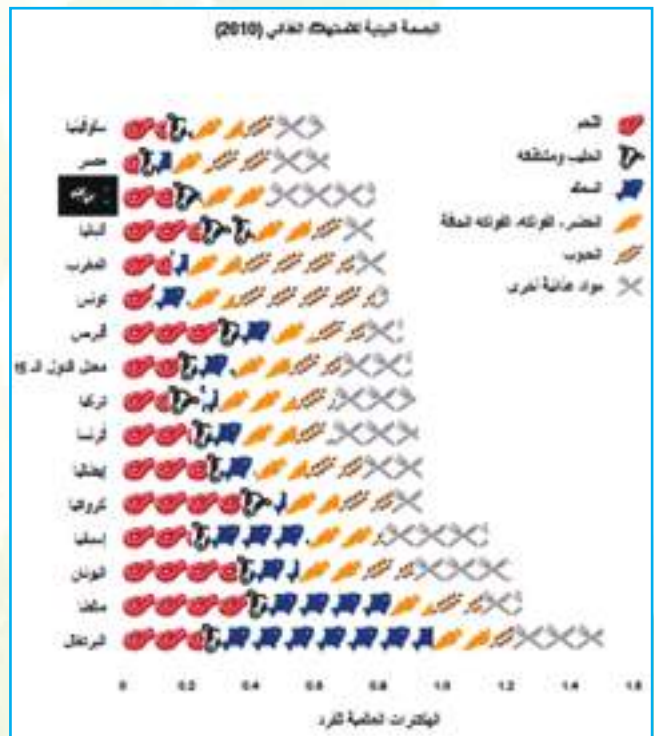
إن الاستهلاك الغذائي يعتمد بشكل كبير على العادات الغذائية وكفاءة الإنتاج. تتطلب المواد الغذائية كثيفة البروتين، مثل اللحوم والحليب ومشتقاته، مساحات أكبر من الأراضي المنتجة بيولوجياً مقارنة بالمساحات المخصصة لإنتاج الكمية نفسها من السعرات الحرارية التي تزودنا بها المنتجات الغذائية النباتية، بالتالي فإن البصمات البيئية للمنتجات كثيفة البروتين هي أعلى من المواد الغذائية النباتية.

توصلت المبادرة إلى أن النظامين الغذائيين للبرتغال ومالطا الأكثر كثافة للبروتينات في حوض البحر المتوسط، ويرتكان على السمك بشكل كبير، مسجلين بذلك 0.67 من الهكتارات العالمية في البرتغال و 0.39 من الهكتارات العالمية في مالطا من حيث البصمة البيئية. ومن جهة أخرى، يشكل استهلاك الحبوب أكبر حصة من البصمة الغذائية في المغرب وتونس، بواقع 0.36 الهكتارات العالمية في المغرب و 0.44 بالنسبة لتونس، بينما يمثل الغذاء القادم من قطاع الصيد حصة صغيرة.

على القطاعات الأكبر أثراً في المنطقة، وهي الغذاء والمواصلات والسكن. على سبيل المثال، تمتلك البرتغال البصمة الغذائية الأعلى من بين كل دول حوض البحر المتوسط، بينما تسجل فرنسا وإيطاليا واليونان البصمات الأعلى في المواصلات، ويوحى ذلك بأولويات مختلفة لتخفيض البصمة في كل من هذه الدول.

ومن المتوقع أن يعيش حوالي 80 في المئة من سكان العالم في مناطق حضرية بحلول سنة 2050.

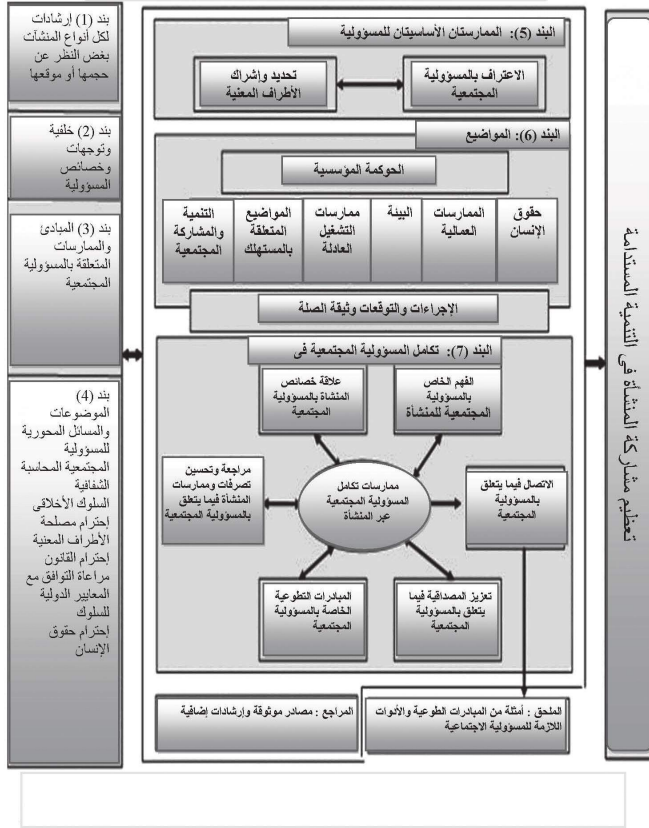
في كثير من دول حوض البحر المتوسط، يوجد مركز أو مركزان حضريان رئيسيان يشكلان أكبر المساهمين في





# ISO 26000

- عرض تخطيطي لمواصفة الأيزو المستقبلية 26000 -



والبيئية في عملية صنع قراراتها وأن تقبل المساءلة عن تأثير قراراتها، وأنشطتها على المجتمع والبيئة.

وهذا يتطلب من المنشأة سلوكاً أخلاقياً وشفافاً، مما يساهم في التنمية «المستدامة»، ويمثل للقوانين المطبقة، ويتفق مع القوانين الدولية للسلوك. كما يقتضي أيضاً تكامل المسؤولية المجتمعية في جميع أنحاء المنشأة، وأن تتم ممارستها في علاقاتها مع الأطراف المعنية.

لطرف المعنى المصلحة أو أكثر يمكنها أن تتأثر بقرارات وأنشطة المنشأة، هذه المصلحة تجعل هذا الطرف «معنياً» بالمنشأة، مما ينتج عن ذلك علاقة بينه وبين المنشأة، هذه العلاقة قد لا تكون رسمية أو حتى معترفاً بها من الطرف المعنى أو المنشأة، ويمكن الإشارة إلى الأطراف المعنية بـ «الأطراف ذات المصلحة»، إن المنشأة في تحديدها لمصالح الأطراف المعنية، والتي تعترف بها، عليها أن تأخذ بالاعتبار قانونية هذه المصالح ومدى توافقها مع القواعد الدولية للسلوك.

تركز المسؤولية المجتمعية على المنشأة، وتهتم بمسئوليات المنشأة تجاه المجتمع والبيئة. ترتبط المسؤولية المجتمعية بشكل وثيق بالتنمية «المستدامة». ولأن التنمية المستدامة تتناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة بين كل الناس فإنه يمكن استخدامها كوسيلة لاختصار التوقعات الأكبر للمجتمع التي ينبغي أن تأخذها المنشأة في الاعتبار في سعيها للقيام بعملها بطريقة مسؤولة، لذلك فإن الهدف الرئيس للمسؤولية المجتمعية للمنشأة هو المساهمة في التنمية «المستدامة». تهدف التنمية «المستدامة» إلى تحقيق الاستدامة للمجتمع ككل ولكوكب الأرض، وهي لا تهتم باستدامة أو قابلية أي منشأة معينة للتطبيق بصفة مستمرة، فاستدامة المنشأة الفردية قد تتوافق أو لا تتوافق مع استدامة المجتمع ككل، حيث إن هذه الاستدامة تنتج عن تناول السمات المجتمعية والاقتصادية والبيئية على نحو متكامل. إن الاستهلاك «المستدام» واستخدام الموارد «المستدامة»، ومصادر الكسب والمعيشة «المستدامة» ذات صلة بجميع المنشآت، وتتعلق باستدامة المجتمع ككل.

تقدم هذه المواصفة الدولية دليلاً إرشادياً لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها، وذلك فيما يتعلق بما يلي: المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، خلفيات المسؤولية المجتمعية واتجاهاتها وخصائصها، مبادئ المسؤولية المجتمعية وممارساتها، الموضوعات المحورية والقضايا المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، تكامل وتطبيق وتحفيز السلوك المسؤول مجتمعياً في جميع أنحاء المنشأة من خلال سياساتها وممارساتها ضمن مجال تأثيرها، تحديد الأطراف المعنية والعمل على إشراكها، التواصل حول الالتزام والأداء وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية.

تهدف هذه المواصفة الدولية إلى مساعدة المنشآت للمساهمة في التنمية «المستدامة». تحفز هذه المواصفة المنشآت وتشجعها على القيام بالأنشطة التي تتجاوز الإذعان القانوني، مع الإدراك بأن ذلك هو واجب أساسي على كل منشأة وجزء رئيسي من مسؤوليتها المجتمعية.

يقصد من هذه المواصفة تعزيز التفاهم المشترك في مجال المسؤولية المجتمعية، حيث يقصد بها أن تكمل المبادئ والمبادرات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وليس أن تحل محلها.

ومن المستحسن أن تأخذ المنشأة في اعتبارها لدى تطبيق هذه المواصفة الاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والتنظيمي، بالإضافة إلى الاختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية مع مراعاة المعايير الدولية للسلوك.

تهدف هذه المواصفة الدولية إلى تزويد المنشآت بالإرشاد فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، ويمكن استخدامها كجزء من أنشطة السياسة العامة. ومع ذلك في إطار اتفاقية مراكش الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية فإنه لا يقصد أن يتم تفسيرها كـ «مواصفة دولية» أو «دليل إرشادي» أو «توصية»، علاوة على ذلك لا يقصد من هذه المواصفة أن تضع أساساً للإجراءات القانونية والشكاوى أو أية مطالب أخرى لإجراءات دولية أو محلية أو غيرها، كما أنه لا يقصد بها أن تتم الإشارة على أنها دليل على التطور في القانون الدولي المتعارف عليه، ولا تهدف هذه المواصفة إلى منع عملية إعداد مواصفات قومية تكون أكثر تحديداً أو من نوع مختلف.

## المسؤولية المجتمعية للمنشآت: خلفية تاريخية

استخدم مصطلح المسؤولية المجتمعية بشكل موسع في أوائل السبعينيات، وذلك على الرغم من أن السمات المختلفة للمسؤولية المجتمعية كانت ضمن الأفعال التي قامت بها المنشآت والحكومات في القرن التاسع عشر أو قبل ذلك في بعض الحالات.

ولقد كان التركيز على المسؤولية المجتمعية في الماضي يوجه بشكل أساسي نحو قطاع الأعمال، حيث إن مصطلح «المسؤولية المجتمعية للشركات» لا يزال الأكثر شيوعاً لمعظم الأشخاص بشكل أكبر من مصطلح «المسؤولية المجتمعية».

ولقد ظهرت الرؤية المتعلقة بتطبيق المسؤولية المجتمعية على جميع المنشآت نتيجة لأن أنواعاً مختلفة من المنشآت - وليس فقط المنشآت التجارية - أدركت أنها مسؤولة أيضاً عن المساهمة في التنمية «المستدامة». وتعكس عناصر المسؤولية المجتمعية توقعات المجتمع في وقت معين، لذا فهي عناصر ذات طبيعة متغيرة. وحيث إن اهتمامات المجتمع تتغير، فإن توقعاته فيما يتعلق بالمنشآت تتغير أيضاً لتعكس هذه الاهتمامات.

ولقد تركزت فكرة المسؤولية المجتمعية في بادئ الأمر على الأعمال الخيرية، مثل الصدقات والزكاة، ولقد ظهرت الموضوعات المتعلقة بممارسات العمل وممارسات التشغيل العادلة منذ قرن أو ما يزيد عن قرن، أما الموضوعات الأخرى مثل حقوق الإنسان و البيئة ومحاربة الفساد وحماية المستهلك فلقد تمت إضافتها فيما بعد حيث اكتسبت هذه الموضوعات اهتماماً أكبر.

تعكس الموضوعات المحورية والقضايا الموضحة في هذه المواصفة الرؤية الحالية للممارسة الجيدة، وبلا شك، فإن هذه الرؤية للممارسة الجيدة ستتغير في المستقبل، وقد تظهر موضوعات أخرى، وينظر إليها على أنها ذات أهمية للمسؤولية المجتمعية.

الخاصية الرئيسية للمسؤولية المجتمعية هي رغبة المنشأة في دمج الاعتبارات المجتمعية



# نبات من بيتي



## حبق

يسمى بالنعنع البري والريحان وصعتر هندي، يستعمل كتابل في الحساء والخضار الغضة والصلصات في تتبيل أطعمة اللحوم.

الموطن: شرق حوض المتوسط والهند وجنوب آسيا، ويزرع على نطاق واسع في مناطق وسط وشرق أوروبا وشمال أفريقيا والولايات المتحدة.

الوصف: نبات عشبي حولي عطري جداً، كثيف التفرع والتورق ارتفاعه 50 سم.

الجزء الطبي : الأوراق، الأزهار، البذور، حيث إن المادة الفعالة هي زيت طيار يستخرج من العشبة بكاملها التي تجفف في الهواء الطلق بمكان ظليل.

الاستطباب : يستعمل المسحوق المجفف لتنشيط عملية الهضم وطرده الغازات وتهدئة الأعصاب، كما يستعمل منقوع الأوراق والأزهار لتهدئة المغص المعوي وإدرار البول، ويستعمل مغلي البذور في علاج

الديستاريا والإسهال المتكرر ويستعمل الزيت في صناعة العطور والصابون والمنظفات.

يفيد وضع نقاط من الزيت على الجسم في طرد البعوض.







## بتوجيه من الرئيس الأسد الأوقاف تقدم عقارات بمساحة 341 دونما للمواطنين وأسر الشهداء والجرحى في جبلة



أن المواطنين في حي الرمييلة وجّهوا عدة رسائل إلى الرئيس الأسد حول معاناتهم، ليوّجه سيادته وزارتي الأوقاف والإدارة المحلية لمعالجة قضيتهم، وبناء على ذلك تعلن وزارة الأوقاف تنازلها عن ملكيتها في الحي إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة. أكد الوزير مخلوف بدوره أن هذا الأمر تمّ بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد لأبناء الحي الذين قدّموا التوضيحات الجسام، وبذلوا دماءهم على امتداد تراب الوطن، مشيراً إلى أن الحكومة تعمل على معالجة كل المشاكل العالقة، كمشكلة حي الرمييلة بجبلة، وتحسين الواقع الخدمي والتنموي، وبناء عليه كانت زيارة الوفد الحكومي لمحافظة اللاذقية قبل فترة قصيرة، وتمّ خلالها إطلاق العديد من المشاريع الإنتاجية والتنموية للارتقاء بمستوى الخدمات.

بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد، وبالتنسيق والتعاون بين وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والأوقاف قدّمت وزارة الأوقاف عقارات بمساحة 341 دونماً، تشكّل معظم ضاحية الرمييلة بجبلة، للمواطنين وأسر الشهداء والجرحى، والتي حلت بموجبها مشكلة اجتماعية لم تتمّ معالجتها منذ 40 عاماً، حيث وقع وثيقة التنازل عن العقارات ووزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف والأوقاف الدكتور محمد عبد الستار السيد في مدرسة الشهيد علي عبد الكريم عجيب في مدينة جبلة في حي الرمييلة، وذلك ليصار إلى نقل ملكيتها إلى قاطنيها.

وخلال التوقيع نوه الوزير السيد بتوضيحات الشهداء الذين قدّموا دماءهم الزكية لحماية الأرض والمقدّسات، وحافظوا على التاريخ والتراث، مضيفاً



## أخبار الوزارة

### ورشة بيئية للحفاظ على النظافة في دمشق



تناولت الورشة التي أقامتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة - مديرية التوعية البيئية، في المركز الثقافي العربي بالميدان، ضرورة الاهتمام بالبيئة والحفاظ على نظافتها، إضافة إلى ضرورة التوعية بأهمية النظافة الشخصية والعامة وترشيد استهلاك المياه والطاقة وزيادة المساحات الخضراء. وتأتي أعمال الورشة التي تستمر خمسة أيام، تزامناً مع حملة توعوية بيئية وتشجير ونظافة، بالتعاون بين محافظات دمشق وريفها والقنيطرة والمديريات المعنية في هذا الشأن. ومديرة التوعية البيئية الدكتورة سحر عمران أكدت أن الندوات تسلط الضوء على ضرورة إعادة تدوير النفايات المنزلية مع التأكيد على

تعزيز التعاون بين فعاليات المجتمع المحلي لتفعيل مشاركة الشباب واليافعين في حماية البيئة والمحافظة عليها، بين مدير السلامة الكيميائية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة ناظم ثلاث بدوره أنه في إطار الإجراءات التي تقوم بها الوزارة لرفع وتعميق مستوى الوعي البيئي في المجتمع، تم القيام بعدد من الحملات التوعوية، خاصة بعد ملاحظة تدني مستوى النظافة والخدمات الناتج عن الكثافة السكانية، حيث تضمنت الندوات التعريف بكيفية التعامل مع الحشرات الضارة في داخل المنزل وطرق مكافحتها، للوصول إلى السلامة البيئية.

بمشاركة فعاليات اجتماعية وأهلية وشعبية ورسمية ودينية ونسائية وطلابية وشبابية ورياضية نظمت جمعية أصدقاء البيئة بالسويداء وفروعها على ساحة المحافظة مسيراً بيئياً في بلدة الكفر رداً على التعديلات الجائرة على الثروة الحراجية في المحافظة تحت عنوان (السنديان عنوان الريان). محافظ السويداء أكد أهمية هذا اليوم البيئي الطوعي ومعانيه ودلالاته التي تشير إلى المحبة والعطاء والخير وتعبيراً عن حبنا للوطن والشجرة التي يفرض الواجب الأخلاقي والاجتماعي حمايتها وتوجيه أبنائنا في المدارس وأفراد المجتمع في مختلف المواقع للعمل على غرس الأشجار والعناية بها ورعايتها لأنها ثروة وطنية مهمة، وعن أسباب اختيار بلدة الكفر لهذه الفعالية أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء البيئة في السويداء أن الكفر قرية نموذجية في بيئتها الجغرافية النظيفة والاجتماعية المتميزة، وتأتي تعبيراً عن رفضنا الشديد لما يحدث من قطع جائر وغير مسؤول للأشجار في غاباتنا الحراجية التي تجاوز عمرها مئات الأعوام.

### مسير بيئي في السويداء يدعو لحماية الحراج من التعديات

### ورشتنا عمل في محافظتي طرطوس وحمص لتعزيز الدور التنموي للوحدات الإدارية



المحلي، وبين مدير الشؤون القانونية عبد النبوتيان بدوره أن الوزارة تعمل على إعادة النظر ببدلات الاستثمار لأمالك الوحدات الإدارية، بما يحقق آفاقاً استثمارية جديدة، وتحدث علي بلال من مديرية المدن والمناطق الصناعية عن المناطق الصناعية ودورها في التنمية المحلية، واستعرض خالد سنيور الخبير في وزارة التنمية الإدارية المهارات القيادية لرؤساء الوحدات الإدارية وسبل التحفيز والتواصل الفعال مع المجتمع المحلي، وممارسة دورهم القيادي قبل الإداري بشكل كامل وناجح، بما يحقق الرؤى المستقبلية للنهوض بواقع مختلف النشاطات والأعمال الموكلة إليهم.

أقامت وزارة الإدارة المحلية والبيئة وورشتي عمل لتعزيز الدور التنموي للوحدات الإدارية في كل من محافظة طرطوس وحمص، تضمنت عدداً من المحاور المهمة لتنمية وتطوير الوحدات الإدارية وتنمية الاقتصاد المحلي ودور المناطق الصناعية في تعزيز الدور واستثمار أملك الوحدات الإدارية وتحسين إيرادات الوحدات الإدارية وتنمية المهارات القيادية وبيّن أريج بلال مديرة التنمية الإدارية أن الهدف من الورشتين تعزيز الدور التنموي للوحدات الإدارية بالتكامل مع الدور الخدمي، وقد لفت مدير التخطيط مدين دياب إلى أهمية تنمية الاقتصاد المحلي الذي يعتمد أساساً على الوحدة الإدارية باعتبارها الحاضنة الأساسية لمختلف المشاريع التنموية والاستثمارية، مشيراً إلى ضرورة التخطيط الاستراتيجي عند إقامة أي مشروع استثماري من خلال جمع بيانات دقيقة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لمصلحة الوحدة الإدارية عند إقامة المشاريع الإنتاجية، ودعا دياب رؤساء مجالس الوحدات الإدارية إلى وضع رؤية استراتيجية وخطة سنوية تترجم إلى مشاريع تنموية تساهم لاحقاً في تحسين المردود المادي للوحدات الإدارية بالمحافظة، مشدداً على أهمية تحفيز المجتمع





وزارة الإدارة المحلية والبيئة

<http://www.mola.gov.sy>

فاكس: 00963112318928 هاتف: 00963112318928